

Distr.: General
13 March 2017
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

جمهورية فنزويلا البوليفارية

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-04009(A)



* 1 7 0 4 0 0 9 *

١- منذ انطلاق الثورة البوليفارية في عام ١٩٩٩، بزعامة القائد الأعلى هوغو تشافيز فرياس، باشرت جمهورية فنزويلا البوليفارية، مستلهمة احترام مبادئ السيادة وتقرير الشعوب لمصيرها والسلام، عملية تغيير عميقة لجميع مؤسسات المجتمع الفنزويلي واستطاعت إنشاء آليات جديدة في المجالين القانوني والمؤسسي وفيما يتعلق بالميزانية الوطنية ترمي إلى القضاء تدريجياً على الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة المفروضة على الشعب الفنزويلي منذ قرون. وقد بذلت دولة فنزويلا الحالية جهوداً لتجاوز تاريخ طويل من الاستغلال والإقصاء والتمييز، وبخاصة فيما يتعلق بالأطفال وسكان المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المختلفين من حيث الميل الجنسي والسكان الأصليين والنساء والمنحدرين من أصل أفريقي.

٢- وتشجع الحكومة الدستورية للرئيس نيكولاس مادورو موروس، في إطار عملها الشامل من أجل كفالة حق الإنسان في المشاركة السياسية، المشاركة النشطة والمسؤولة للحركات الاجتماعية والشعبية والمنظمات غير الحكومية التي أرسلت إلى مجلس حقوق الإنسان، في سياق الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحالة فنزويلا، ما مجموعه ٥١٧ ورقة، وهو ما يدل على الطابع الواسع والتعددي للآراء الذي يضيء على هذا الاستعراض الدوري الشامل مشروعية تجلت في الحوار التفاعلي الذي جرى في مجلس حقوق الإنسان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٣- وأثبتت فنزويلا بنجاح، من خلال مشاركتها بوفد رفيع المستوى ضم أعضاء مختلف فروع السلطة العامة الوطنية، في عرض تقريرها خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل دعمها لهذه الآلية والتزامها بها للدفع فُدماً بتعزيز حقوق الإنسان ومراعاتها وكفالتها وحماتها بفعالية. وشكّل الحوار التفاعلي تمريناً حقيقياً للتعاون عُرضت خلاله الأسس القانونية والضمانات والممارسات الجيدة التي أرستها الدولة في مجال حقوق الإنسان وأبرزت التحديات التي لا تزال تواجهها.

٤- وقد درست دولة فنزويلا بعناية جميع التوصيات المقدمة في سياق الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحالتها من خلال عقدها، عقب هذه العملية المثمرة في مجلس حقوق الإنسان، لمشاورات واسعة وحلقات عمل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية التابعة لكافة مؤسسات الدولة.

٥- وتعرض دولة فنزويلا أدناه موقفها بشأن التوصيات المقدمة خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحالتها.

أولاً- التوصيات التي قبلتها دولة فنزويلا لأنها نُفذت

التوصيات: ١٣٣-٢ و ١٣٣-٧ و ١٣٣-٨.

ثانياً - التوصيات التي تحظى بتأييد دولة فنزويلا ويجري تنفيذها بالفعل

التوصيات: ١٠-١٣٣ و ١٢-١٣٣ و ١٧-١٣٣ و ١٩-١٣٣ و ٢١-١٣٣ و ٢٢-١٣٣ و ٢٣-١٣٣ و ٢٤-١٣٣ و ٢٥-١٣٣ و ٢٨-١٣٣ و ٢٩-١٣٣ و ٣٠-١٣٣ و ٣١-١٣٣ و ٣٢-١٣٣ و ٣٣-١٣٣ و ٣٤-١٣٣ و ٣٥-١٣٣ و ٣٦-١٣٣ و ٣٧-١٣٣ و ٣٨-١٣٣ و ٤١-١٣٣ و ٤٢-١٣٣ و ٤٣-١٣٣ و ٤٤-١٣٣ و ٤٥-١٣٣ و ٤٦-١٣٣ و ٤٧-١٣٣ و ٤٨-١٣٣ و ٤٩-١٣٣ و ٥٠-١٣٣ و ٥١-١٣٣ و ٥٢-١٣٣ و ٥٣-١٣٣ و ٥٤-١٣٣ و ٥٥-١٣٣ و ٥٦-١٣٣ و ٥٧-١٣٣ و ٥٨-١٣٣ و ٦٠-١٣٣ و ٦١-١٣٣ و ٦٢-١٣٣ و ٦٣-١٣٣ و ٦٤-١٣٣ و ٦٥-١٣٣ و ٦٦-١٣٣ و ٦٧-١٣٣ و ٦٨-١٣٣ و ٦٩-١٣٣ و ٧٠-١٣٣ و ٧١-١٣٣ و ٧٢-١٣٣ و ٧٣-١٣٣ و ٧٤-١٣٣ و ٧٥-١٣٣ و ٧٦-١٣٣ و ٧٧-١٣٣ و ٩٧-١٣٣ و ١٠١-١٣٣ و ١٠٢-١٣٣ و ١٠٣-١٣٣ و ١٠٤-١٣٣ و ١٠٥-١٣٣ و ١٠٦-١٣٣ و ١٠٧-١٣٣ و ١٠٨-١٣٣ و ١٠٩-١٣٣ و ١١٠-١٣٣ و ١١١-١٣٣ و ١١٤-١٣٣ و ١١٦-١٣٣ و ١١٧-١٣٣ و ١١٨-١٣٣ و ١١٩-١٣٣ و ١٢٠-١٣٣ و ١٢١-١٣٣ و ١٢٣-١٣٣ و ١٢٤-١٣٣ و ١٢٦-١٣٣ و ١٢٧-١٣٣ و ١٢٨-١٣٣ و ١٢٩-١٣٣ و ١٣٠-١٣٣ و ١٣٣-١٣٣ و ١٣٩-١٣٣ و ١٤٠-١٣٣ و ١٤١-١٣٣ و ١٤٢-١٣٣ و ١٤٣-١٣٣ و ١٤٤-١٣٣ و ١٤٥-١٣٣ و ١٤٦-١٣٣ و ١٤٧-١٣٣ و ١٤٨-١٣٣ و ١٥١-١٣٣ و ١٥٢-١٣٣ و ١٥٣-١٣٣ و ١٥٤-١٣٣ و ١٥٥-١٣٣ و ١٥٦-١٣٣ و ١٥٨-١٣٣ و ١٥٩-١٣٣ و ١٦٤-١٣٣ و ١٦٦-١٣٣ و ١٦٧-١٣٣ و ١٦٨-١٣٣ و ١٦٩-١٣٣ و ١٧٠-١٣٣ و ١٧١-١٣٣ و ١٧٢-١٣٣ و ١٧٣-١٣٣ و ١٧٤-١٣٣ و ١٧٥-١٣٣ و ١٧٧-١٣٣ و ١٧٨-١٣٣ و ١٨١-١٣٣ و ١٨٢-١٣٣ و ١٨٥-١٣٣ و ١٨٦-١٣٣ و ١٨٧-١٣٣ و ١٨٩-١٣٣ و ١٩٠-١٣٣ و ١٩٣-١٣٣ و ١٩٤-١٣٣ و ١٩٥-١٣٣ و ١٩٧-١٣٣ و ١٩٩-١٣٣ و ٢٠١-١٣٣ و ٢٠٢-١٣٣ و ٢٠٧-١٣٣ و ٢٠٨-١٣٣ و ٢٠٩-١٣٣ و ٢١٠-١٣٣ و ٢١١-١٣٣ و ٢١٢-١٣٣ و ٢١٣-١٣٣ و ٢١٤-١٣٣ و ٢١٦-١٣٣ و ٢١٨-١٣٣ و ٢١٩-١٣٣ و ٢٢٠-١٣٣ و ٢٢١-١٣٣ و ٢٢٢-١٣٣ و ٢٢٣-١٣٣ و ٢٢٤-١٣٣ و ٢٢٥-١٣٣ و ٢٢٦-١٣٣ و ٢٢٧-١٣٣ و ٢٢٨-١٣٣ و ٢٢٩-١٣٣ و ٢٣٠-١٣٣ و ٢٣١-١٣٣ و ٢٣٣-١٣٣ و ٢٣٤-١٣٣ و ٢٣٦-١٣٣ و ٢٣٧-١٣٣ و ٢٣٩-١٣٣ و ٢٤٠-١٣٣ و ٢٤١-١٣٣ و ٢٤٢-١٣٣ و ٢٤٤-١٣٣ و ٢٤٥-١٣٣ و ٢٤٦-١٣٣ و ٢٤٨-١٣٣ و ٢٤٩-١٣٣ و ٢٥٠-١٣٣ و ٢٥١-١٣٣ و ٢٥٢-١٣٣ و ٢٥٣-١٣٣ و ٢٥٤-١٣٣ و ٢٥٥-١٣٣ و ٢٥٦-١٣٣ و ٢٥٨-١٣٣ و ٢٥٩-١٣٣ و ٢٦٠-١٣٣ و ٢٦١-١٣٣ و ٢٦٣-١٣٣ و ٢٦٤-١٣٣ و ٢٦٥-١٣٣ و ٢٦٦-١٣٣ و ٢٦٧-١٣٣ و ٢٦٨-١٣٣ و ٢٦٩-١٣٣ و ٢٧٠-١٣٣ و ٢٧١-١٣٣ و ٢٧٢-١٣٣ و ٢٧٣-١٣٣ و ٢٧٤-١٣٣.

٦- وقد قبلت دولة فنزويلا العدد الكبير من التوصيات المذكورة أعلاه لأنه يجري بالفعل تنفيذها على سبيل الأولوية في سياق السياسات العامة المندرجة في إطار خططها الوطنية الأولى لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ رهناً برصد وتقييم المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ثالثاً- التوصيات التي تحظى بتأييد دولة فنزويلا وسيجري تنفيذها

التوصيات:

١٣٣-٢٤٧ و ١٣٣-٢٥٧ و ١٣٣-٢٦٢.

رابعاً- التوصيات التي تحيط بها دولة فنزويلا علماً

التوصيات:

١٣٣-١ و ١٣٣-٣ و ١٣٣-٤ و ١٣٣-٥ و ١٣٣-٦ و ١٣٣-٩ و ١٣٣-١١ و ١٣٣-١٣ و ١٣٣-١٤ و ١٣٣-١٥ و ١٣٣-١٦ و ١٣٣-٢٠ و ١٣٣-٥٩ و ١٣٣-٨١ و ١٣٣-٨٢ و ١٣٣-٨٣ و ١٣٣-٨٤ و ١٣٣-٨٨ و ١٣٣-١١٢ و ١٣٣-١١٣ و ١٣٣-١٣٦ و ١٣٣-١٣٧ و ١٣٣-١٨٣ و ١٣٣-١٩٨ و ١٣٣-٢٣٢ و ١٣٣-٢٣٥ و ١٣٣-٢٣٨ و ١٣٣-٢٤٣.

٧- وتحيط فنزويلا علماً بالتوصيات السالفة الذكر، وتقدم التعليقات التالية:

- تباشر دولة فنزويلا عملية التصديق على معاهدة دولية بأقصى قدر من الصرامة والجدية. وبموجب النظام الدستوري، ينبغي أن تتوافق تلك المعاهدة الدولية مع سيادة الدولة ومصالح الشعب الفنزويلي. وللتصديق عليها، يلزم الوقت الكافي لإجراء تحليل مقارن لأحكامها وعملية مشاورات واسعة مع المؤسسات ذات الصلة ودراسة دقيقة للنظام القانوني وتحليل للسياسات والبرامج السارية، بغية ضمان توافق الالتزامات الدولية المترتبة على ذلك مع القوانين الوطنية وواقع البلد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي؛
- واصلت دولة فنزويلا، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وتواصل وستواصل التعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان وآلياته، ويشمل هذا التعاون مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المسائل ذات الصلة. ويتجلى هذا التعاون في القدر الكبير من المعلومات التي تقدمها دولة فنزويلا بانتظام لجميع الهيئات والآليات التابعة للنظام العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تقيّم فنزويلا بعناية، بطريقة سيادية، جميع طلبات زيارة البلد التي تُقدّم إليها، وذلك على أساس مبادئ الموضوعية والشفافية وعدم التمييز وعدم الانتقائية وعدم ازدواجية المعايير؛
- تبذل دولة فنزويلا كل الجهود اللازمة لتعويض انخفاض أسعار النفط الذي يشكل منتوجها الرئيسي الموجه للتصدير. وتواجه حرباً اقتصادية قاسية غير تقليدية تشنها عليها القوى السياسية والاقتصادية الفعلية للشرائح التي تشكلها بعض النخب الوطنية والدولية؛
- يمكن بالتالي أن تكون بعض التوصيات المقدمة المتعلقة بالحق في الصحة والغذاء مضللة بالنظر إلى أنها تنطوي على نزعة سلبية قوية إلى تسييس المسائل، وترى فنزويلا أنه لم تجر صياغتها بروح بناءة وإيجابية. ويساهم ذلك في استفحال الآثار

السلبية للحرب الاقتصادية المتواصلة والمضايقات والتهديدات المستمرة التي أدت إلى حصار تدريجي للبلد، في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، يخلف أثراً سلبياً على تمتع السكان بحقوق الإنسان.

خامساً- التوصيات التي لا تحظى بتأييد دولة فنزويلا

التوصيات:

١٨-١٣٣ و ٢٦-١٣٣ و ٢٧-١٣٣ و ٣٩-١٣٣ و ٤٠-١٣٣ و ٧٨-١٣٣ و ٧٩-١٣٣ و ٨٠-١٣٣ و ٨٥-١٣٣ و ٨٦-١٣٣ و ٨٧-١٣٣ و ٨٩-١٣٣ و ٩٠-١٣٣ و ٩١-١٣٣ و ٩٢-١٣٣ و ٩٣-١٣٣ و ٩٤-١٣٣ و ٩٥-١٣٣ و ٩٦-١٣٣ و ٩٨-١٣٣ و ٩٩-١٣٣ و ١٠٠-١٣٣ و ١١٥-١٣٣ و ١٢٢-١٣٣ و ١٢٥-١٣٣ و ١٣١-١٣٣ و ١٣٢-١٣٣ و ١٣٤-١٣٣ و ١٣٥-١٣٣ و ١٣٨-١٣٣ و ١٤٩-١٣٣ و ١٥٠-١٣٣ و ١٥٧-١٣٣ و ١٦٠-١٣٣ و ١٦١-١٣٣ و ١٦٢-١٣٣ و ١٦٣-١٣٣ و ١٦٥-١٣٣ و ١٧٦-١٣٣ و ١٧٩-١٣٣ و ١٨٠-١٣٣ و ١٨٤-١٣٣ و ١٨٨-١٣٣ و ١٩١-١٣٣ و ١٩٢-١٣٣ و ٢٠٠-١٣٣ و ٢٠٣-١٣٣ و ٢٠٤-١٣٣ و ٢٠٥-١٣٣ و ٢٠٦-١٣٣ و ٢١٥-١٣٣ و ٢١٧-١٣٣.

٨- إن دولة فنزويلا، بحكم قناعتها وتماشياً مع إيمانها العميق بالديمقراطية، تشجع وتعزز بشكل دائم ومسؤول الحوار البناء مع الجهات الفاعلة الوطنية التي تعارض الحكومة الوطنية والعملية السياسية الثورية التي تحظى بدعم شعبي واسع؛ ويتبين من صياغة بعض التوصيات القليلة أنها ليست في واقع الأمر توصيات، ولم تُقبل نظراً لالتسامح بالتضليل أو لعدم واقعيتها أو لزيغها. غير أنه ينبغي، فيما يتعلق بالحقوق والضمانات المشار إليها في بعض هذه التوصيات، التشديد على أن المبدأ التوجيهي للعملية الدستورية البوليفارية هو كفالة التمتع الفعلي والشامل إلى أقصى حد ممكن بجميع حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر على سبيل المثال بالمشاركة السياسية أو بحرية التعبير أو الإعلام أو بضمان التمتع الشامل بالحقوق للفئات الضعيفة.

٩- وتقوم مظاهر التحيز والافتراضات الخاطئة التي تنطوي عليها هذه التوصيات المزعومة على معلومات مضللة أو تنبع من سوء النية، وتتعارض مع غرض عملية الاستعراض الدوري الشامل القيّمة ومع الأهمية البارزة التي تكسبها بالنسبة لفنزويلا كفالة حقوق الإنسان على نحو أوسع نطاقاً وأكثر تقدماً باعتبار ذلك علة وجود دستورها ونظامها الجمهوري. ويجب بالتالي التشديد على أن فنزويلا تكفل التمتع الشامل إلى أقصى حد ممكن بحقوق الإنسان والحريات لجميع سكان الجمهورية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى تركيز البلد على تأكيد أعمال حقوق المرأة، فضلاً عن توفير الحماية الخاصة لحقوق الأطفال والمراهقين التي تحظى بالأولوية، ولحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الجماعات الإثنية. وفي فنزويلا، يحظر أي تقييد لحرية ممارسة الحقوق المتوافقة مع الحياة الديمقراطية السائدة في البلد، وينطبق ذلك على الحق في حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات اللذين لا يجوز تقييدهما حتى في حالة الطوارئ الدستورية؛ ويسري الشيء ذاته على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وذلك كله وفقاً للدستور والقانون.

وعلى المنوال نفسه، تمارس المنظمات المدنية حقوقها بكامل حرية من دون أي قيود غير تلك التي ينص عليها الدستور والقانون.

١٠- ويضمن الدستور وتنفيذه أيضاً الاستقلال الكامل لكل فرع من فروع السلطة العامة التي تتشكل من خمس سلطات وطنية عامة، وفقاً للولاية الدستورية الرامية إلى تحقيق أهداف الدولة في إطار قوامه المشاركة الشعبية الواسعة النطاق.

١١- وفيما يتعلق بمضمون بعض التوصيات التي لم تقبلها دولة فنزويلا، ينبغي أن يكون واضحاً جداً أنه، كما هو معلوم ومعروف، تكفل فنزويلا الحق في بدء وتنفيذ الإجراءات الانتخابية الضرورية لإجراء استفتاءات الإقالة، بما في ذلك الخطوة المسبقة المتمثلة في جمع آراء المواطنين المؤيدة له، بما يتماشى والمقتضيات التي ينص عليها الدستور والقانون. وبالتالي، فإن صياغة هذه التوصيات مضللة لأنها تتضمن إشارات أو تلميحات إلى أن دولة فنزويلا تحرم مواطنيها من هذا الحق، وهو ما يشكل افتراضاً خاطئاً.

سادساً- الالتزامات الطوعية

١٢- قطعت جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامات بشأن المسائل التالية:

(أ) تعميم نظام السجون الجديد في جميع سجون البلد توجيهاً لإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المحرومين من حريتهم من خلال أساليب قائمة على مبدأي المساواة والعدالة الاجتماعية.

(ب) إنشاء هيئة متخصصة لرعاية ضحايا العنف.

(ج) تعزيز تنفيذ سياسات عامة شاملة لأمن المواطنين، من قبيل البرنامج الكبير المعنون "الحياة للجميع في فنزويلا" القائم على نهج وقائي ومتعدد الوكالات لمكافحة الجريمة ولكفالة التعايش التضامني والتنمية الشاملة للفرد والمجتمع.

(د) ترسيخ سياسات لتوفير التدريب الشامل في مجال حقوق الإنسان لموظفي الشرطة وأفراد القوات المسلحة الوطنية البوليفارية.

(هـ) مواصلة إجراء مباريات عامة للالتحاق بصفوف السلطة القضائية والنيابة العامة، وفقاً لما ينص عليه دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(و) استحداث مؤتمر حقوق الإنسان بوصفه منتدى سنوياً للحوار وتنسيق السياسة العامة ذات الصلة مع منظمات وحركات حقوق الإنسان.

(ز) إنشاء آلية دائمة لمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة إلى دولة فنزويلا من مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة.

(ح) مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ وتقييم تنفيذها وأثرها في ٢٠١٩، مع مراعاة إسهام المنظمات والحركات الاجتماعية ومنظومة الأمم المتحدة.

(ط) إكمال عملية بناء النظام الوطني للرصد والمتابعة من خلال وضع مؤشرات حقوق الإنسان لإنفاذ وتقييم جميع السياسات العامة ذات الصلة.

- (ي) تصميم وتنفيذ خطة عمل بشأن الشركات وحقوق الإنسان.
- (ك) تعزيز التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة بزيادة عدد مبادرات فنزويلا في جميع هذه المنتديات.
- (ل) حفز النمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة مستويات الإنتاجية والابتكار التكنولوجي بغية تغيير نموذج اقتصاد الربع الذي طبع السنوات المئة الماضية.
- (م) تكثيف التدابير الرامية إلى مواجهة واستئصال معضلة الحمل المبكر.
- (ن) زيادة الرعاية الصحية الشاملة المقدمة للنساء الحوامل، باعتبارها أولوية حكومية، من خلال تقييم وتنفيذ برامج الرعاية الصحية في مرحلة ما قبل الولادة وخلالها وبعدها بغرض القضاء على الوفيات النفاسية في البلد.
- (س) تمكين المنظمات والحركات الاجتماعية والمعنية بحقوق الإنسان وتعزيز مشاركتها السياسية في مزيد من مجالات السلطة العامة الوطنية، وكذلك توطيد المجالس الرئاسية لحكومة القوى الشعبية بقدر أكبر.
- (ع) تكثيف الإجراءات المتخذة في المجال الغذائي، وذلك من خلال تيسير الحصول على المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان، وتعزيز الشبكات العامة لتوزيع الأغذية من خلال التخطيط الزراعي وضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.
- (ف) تعزيز النظام الوطني الجديد للالتحاق بالتعليم الجامعي، مع ضمان بلوغ هذه المرحلة وفق معايير العدل والمساواة.
- (ص) زيادة الامتيازات الطلابية بتخصيص مزيد من المنح الدراسية للطلاب في مرحلتها الإجازة والدراسات العليا لضمان التدريب في مجالات التنمية الاستراتيجية الوطنية وتوفير الرعاية الصحية المجانية كلياً للطلاب، وكذا بناء أو تجديد الإقامات الطلابية.
- (ق) اعتماد صكوك قانونية وآليات متخصصة لضمان المساواة وعدم التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني.
- (ر) كفالة زيادة عدد الوحدات العاملة في مجال إقامة العدل فيما يتعلق بالمسائل الجنسية من خلال التعجيل بتقديم المساعدة للنساء للحيلولة دون وقوعهن ضحايا مرة أخرى.
- (ش) مواصلة تعزيز التكافؤ بين الجنسين في التناوب على المناصب التي يُنتخب أصحابها بالاقتراع الشعبي، وكذلك المناصب في الجهاز الإداري وفي جميع الهيئات التي تنطوي على ممارسة السلطة.
- (ت) تصميم وتنفيذ خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- (ث) اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.
- (خ) مواصلة تنفيذ وتعزيز إجراءات تحديث مؤسسة سيمون بوليفار لطبع النصوص بطريقة برايل بغية ضمان إعداد مواد في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

سابعاً - استنتاجات

- ١٣- في هذه الإضافة، تعرب فنزويلا عن قبول ١٩٣ توصية على أساس أنها نُفذت أو في طور التنفيذ أو سيجري تنفيذها. وأحاطت فنزويلا علماً بـ ٢٨ توصية جرى التعليق عليها أعلاه؛ ولم تقبل ٥٣ توصية لأنها متحيزة أو مضللة أو قائمة على نوايا سيئة سياسياً أو على أسس زائفة أو منافية لروح التعاون والاحترام التي ينبغي أن تسود في آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- ١٤- وقد قطعت فنزويلا على نفسها عن طيب خاطر ٢٤ التزاماً طوعياً تبين قرارها الحازم فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وكفالتها والوفاء بها وإعمالها ومراعاتها، ولديها ما مجموعه ٢١٧ توصية والتزاماً يتعين استعراضها من قبل مجلس حقوق الإنسان خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
- ١٥- وأخيراً، تكرر فنزويلا التزامها التقليدي بمواصلة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان والآليات التابعة له، من قبيل الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك بالمضي في بذل جهودها من أجل إجراء حوار صريح وإيجابي وبنّاء وتفاعلي وحقيقي بشأن مسائل حقوق الإنسان الواسعة النطاق على أساس احترام سيادة جميع الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية والحق في العيش بسلام من أجل الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان.